**ولد الزنا وأحكامه**

**دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون اليمني والإندونيسي**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه و أصوله

قسم الشريعة الإسلامية بجامعة المحمدية سوراكرتا



إعداد الطالب

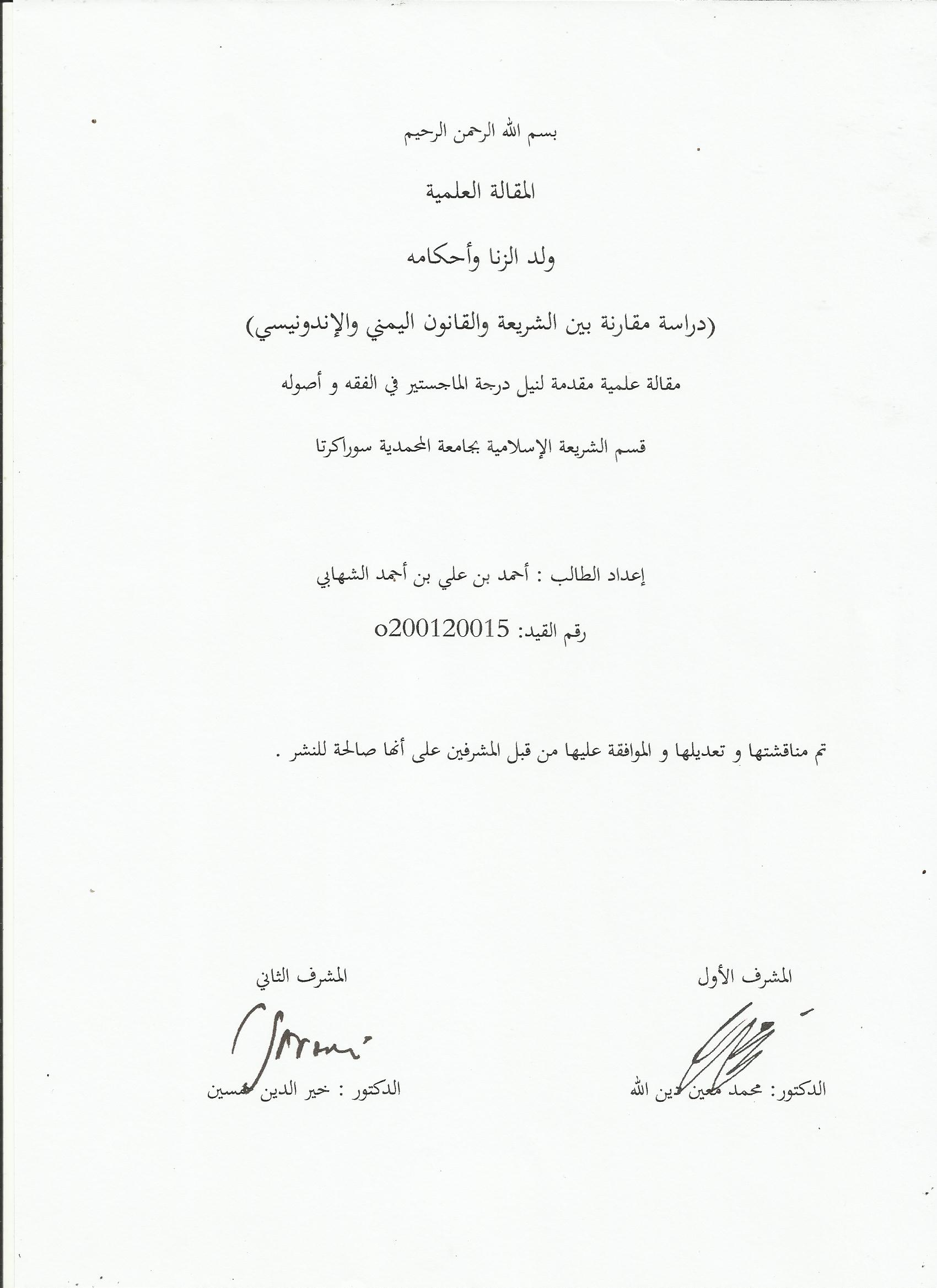
أحمد بن علي بن أحمد الشهابي اليمني

رقم القيد: o200120015

العام الدراسي 1437ه / 2016 م

بإشراف

الدكتور محمد معين دين الله بصري \* الدكتور خير الدين حمسين



ولد الزنا وأحكامه

(دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون اليمني والإندونيسي)

الملخص

هذه الرسالة بحث مكتبي كيفي, يعتمد المنهج التحليلي النقدي المقارن, لقضية ولد الزنا وأحكامه في الشريعة والقانون اليمني والاندونيسي,ومشكلة البحث تدور حول النقاط التالية: 1- ما هي نظرة الشريعة الإسلامية إلى ولد الزنا ؟ 2- هل حفظ الإسلام لولد الزنا حقوقه الشرعية كما حفظها لغيره من الأولاد الشرعيين ؟ 3- أيهما اشد اهتماما و أبعد نظراً لمشكلة ولد الزنا, الشريعة الإسلامية أم القوانين الوضعية ؟

بعد البحث في النصوص الشرعية و كتب علماء المذاهب الفقهية ومقارنتها بكل من القانون اليمني والإندونيسي فقد توصل الباحث إلى أن الشريعة الإسلامية حفظت لولد الزنا حقوقه وكرامته ومنزلته بين الناس, ولم تحمله من وزر والديه شيئ, والأحاديث والنصوص التي وردت وظاهرها يدل على ذم ولد الزنا واحتقاره إما أن تكون ضعيفة الإسناد أو أنها مقيدة بأشخاص معينين. وأن ولد الزنا كغيره من الأولاد الشرعيين في جميع الأحكام والحقوق إلا في قضية النسب وما يتعلق به, فإن الشريعة أفردت له أحكاماً خاصة به تتناسب معه ومع محيطه الإجتماعي.كما أن الشريعة الإسلامية هي الحامية الأولى لحقوق الشعوب ومصالحهم, وكلاً من القانون اليمني والإندونيسي لم يستوف أحكام ولد الزنا كاملة, مما يدل على ضعف القدرة البشرية عن إدراك المصالح والحقوق.

الكلمات الرئيسية : ولد – الزنا – أحكام – مقارنة – الشريعة – القانون – اليمني- الاندونيسي

Illegitimate child and rulings  
  
(Comparative study between Sharia law and the Yemeni and Indonesian)

Abstract

This message qualitative desk research, analytical approach depends comparative cash, the issue of illegitimate child and its provisions in the law and the Yemeni and Indonesian law, and the research problem revolves around the following points: 1. What is the view of Islamic law to the illegitimate child? 2. Does the Name of Islam to the illegitimate child of his rights as legitimate saved for other children of immigrants? 3. Which is more interested in and beyond due to the problem of illegitimate child, the Islamic Sharia or man-made laws?

After searching in religious texts and books schools of Islamic jurisprudence scholars and comparing each of the Yemeni law and Indonesian researcher reached the following conclusions:. Islamic law preserved the illegitimate child of his rights, dignity and stature among the people, and did not bear the brunt of his parents something, conversations and texts received and seemingly shows to condemn the illegitimate child and contempt are either weak or cross it restricted certain people. the illegitimate child of immigrants, like the boys in all the provisions and rights except in the case of percentages and related, the law has devoted its special provisions commensurate with him and his social surroundings. Islamic law is the first of the Protecting the rights of peoples and interests, and both the Yemeni and Indonesian law does not meet the provisions of the boy full of adultery, which shows the weakness of the human capacity to recognize the interests and rights.  
  
Waller Iasah words: born - adultery – provisions

Abstract

Karya ilmiah ini merupakan riset literatur kualitatif, berdasarkan metode deduktif, kritik dan perbandingan. Membahas tentang anak zina (di Indonesia biasanya diistilahkan dengan ‘anak haram’) dan hukum yang berkaitan dengannya dalam ranah syariat Islam dan hokum Yaman – Indonesia. Pokok permasalahan terdiri dari beberapa poin; 1- Pandangan syariat Islam terkait dengan anak zina? 2- Apakah Islam menjaga hak-hak anak zina sama seperti anak-anak yang terlahir dengan pernikahan yang sah? 3- Manakah yang lebih memberi peratian terhadap problematika anak zina antara syariat Islam dan hokum positif atau konvensional?

setelah meneliti dan riset terhadap literature syariat, sumber-sumber ulama klasik dari berbagai madzhab fikih, dan perbandingannya dengan hokum positif Indonesia dan Yaman, beberapa kesimpulan saya adalah sebagai berikut; Syariat Islam menjaga kehormatan dan hak anak zina. Anak zina juga tidak dibebani dosa kedua orang tuanya. Adapun beberapa hadits yang secara dhahir mengisyaratkan seolah-olah menghinakan anak zina maka hadits tersebut berkisar antara sanadnya lemah atau muqayyad dengan individu tertentu. dan Anak zina sama dengan anak-anak lain yang terlahir dari hubungan pernikahan yang sah dalam semua hal kecuali nasab dan hal-hal yang berkaitan dengannya. Syariat Islam memberi hokum khusus terkait dengan kondisinya maupun kondisi linkungannya. sama juga Syariat Islam merupakan pondasi awal yang menjaga hak-hak dan maslahat social-kemasyarakatan. Dan setiap dari hokum konvensional di Yaman maupun Indonesia belum mempunyai instrument lenkap seperti yang telah diberi oleh syariat Islam, hal tersebut mnunjukan kelemahan manusia dalam menggali sumber kemaslahatan dan hak asasi manusia.

Kata kunci; anak – zina – hukum – hukumnya – syariah – hukum positif – yaman & indonesia .

بسم الله الرحمن الرحيم

ولد الزنا وأحكامة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين, وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

**خلفية البحث**

عندما اشرقت شمس الإسلام في مكة كانت جزيرة العرب مملوأة بالظلم والإستبداد, فالقوي يأكل الظعيف والغني يستعبد الفقير, ولم يكن هناك قانون ليوقف الظالم عند حده, ويعطي المظلوم كامل حقه, فجاء الإسلام بشريعته الشاملة العادلة السمحة, فنظر إلى الناس من باب إنسانيتهم وعبوديهم لله وحده.

فلهذا لم تظلم الشريعة الإسلامية أحداً في حقٍ وهبه الله سبحانه وتعالى له على سبيل إنسانيته وبشريته قال تعالى في الحديث القدسي : يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا [[1]](#endnote-1) فكل الناس في الأحكام سواء ولا فضل لأحد على الآخر إلا فيما يتفاوتون بينهم بتقوى الله تعالى قال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ [[2]](#endnote-2) وقال )يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى أَبَلَّغْتُ "، قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ الله [[3]](#endnote-3)(

وولد الزنا إنسان كامل الإنسانية وله من الحقوق ما لغيره, وعليه من الواجبات كما على غيره منها, غير أنها يغفل عنها كثير من الناس والسبب في ذلك سوء نظرة الناس إليه, من حيث أنه ولد بطريقة غير مشروعة ينفر عنها أهل الطباع السليمة, ولكن الشريعة الإسلامية راعت له هذه الحقوق وبينتها أحسن البيان ولم تظلمه حقاً من الحقوق الواجبة بالطبيعة الإنسانية .

**مشكلات البحث**

في هذا البحث يحاول الباحث حل المشكلات التي تشغل بال كثير من الناس الآن, والتي يكثر السؤال عنها, ومن اهم هذه المشكلات :

1. ما هي نظرة الشريعة الإسلامية إلى ولد الزنا ؟
2. هل حفظ الإسلام لولد الزنا حقوقه الشرعية كما حفظها لغيره ؟
3. أيهما اشد اهتماما و أبعد نظراً لمشكلة ولد الزنا, الشريعة الإسلامية أم القوانين الوضعية ؟

**أهداف البحث**

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

1. الوقوف على حقيقة ولد الزنا ومكانته في الشريعة والقانون .
2. بيان الأحكام الخاصة بولد الزنا وحقوقه التي كفلتها الشريعة الإسلامية وقصرت عن استيفائها القوانين الوضعية .
3. المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون اليمني والإندونيسي في نظرة كل منها الى ولد الزنا.

فأقول مستعينا بالله تعالى

من المعلوم والمسلم به أن مصدر التشريع الأول في الأحكام هو الوحي المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه, والمصدر الثاني هو السنة الصحيحة, وما عداهما إنما هو تابع لهما ومفهوم عنهما, فاجتهد العلماء في استنباط الأحكام كل على قدر ما وهبه الله من الفهم عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم, فغدت أحكام الاسلام واضحة جلية, وبناءا على ما تقدم فأحكام ولد الزنا نجملها في

**المبحث الأول:**

**المراد بولد الزنا والفرق بينه وبين من يشبهه**

ولد الزنا هو المولود المتخلق من ماء رجل وامرأة ليس للرجل فيها عقد ولا ملك ولا شبهة.

فهو ناتج عن التقاء ماء رجل وامرأة على وجه غير شرعي, سواء كان نتيجة ارتكاب فاحشة الزنا أو عن طريق ما يسمى اليوم بالتلقيح الاصطناعي.

يفترق ولد اللعان وولد الزنا في امور : ولد الزنا متحقق تولده من الزنا , أما ولد اللعان فلم يثبت كونه من الزنا, وإنما نفاه الزوج عن نفسه برميه للزوجة بالزنا وأنكرت الزوجة الزنا,ولد اللعان يلحق الملاعن إذا استلحقه, أما ولد الزنا فلا يلحق نسبه بالزاني ولو استلحقه على رأي الجمهور,

ويتفقا في أن كل منهما يثبت نسبه إلى أمه باتفاق العلماء , وينقطع نسبهما من جهة الأب, ميراث كل منهما من جهة أمه فقط , ولا يرثان من الزاني أو الملاعن لانقطاع نسبهما عنهما .

ولد الاغتصاب هو ولد ناتج عن علاقة غير شرعية إلا أن المرأة مكرهة على الزنا , فلا إثم عليها لما روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»[[4]](#endnote-4) فولد الاغتصاب لا فرق بينه وبين ولد الزنا من حيث ما يتعلق به من الأحكام فهما سواء

**المبحث الثاني**

**بيان الاحاديث الواردة في ذم ولد الزنا**

الحديث الأول : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ وَلَدُ زِنْيَةٍ الْجَنَّةَ»[[5]](#endnote-5) وفي رواية « ولد زنا »

ويجاب عنه بأن المراد بولد الزنا من تحقق بالزنى حتى صار غالبا عليه، فاستحق بذلك أن يكون منسوبا إليه، ثم إن الحديث رواه ابو نعيم عن أبي هريرة مرفوعا , وهو معلول بأن فيه مجاهداً وهو لم يسمعه من أبي هريرة كما أن في سنده اضطراباً لا مجال هنا لتفصيل القول فيه , وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وقد أطال الحافظ ابن حجر في كتابه( القول المسدد ) الكلام عن هذا الحديث , فتردد في القول بوضعه ولكنه أكد ضعفه واضطرابه لأكثر من علة واحدة , ومن أبرز هذه العلل أن مداره على جابان , يرويه آنا عن عبد الله بن عمرو وآنا عن غيره , ولا يعرف لجابان سماع عن عبد الله بن عمرو , على أن جابان مجهول .[[6]](#endnote-6)

الحديث الثاني : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ» ويجاب عنه بما رواه عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قول ابي هريرة رضي الله عنه قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ» ، يَعْنِي وَلَدَ الزِّنَا.[[7]](#endnote-7) و عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: " مَا عَلَيْهِ مِنْ وِزْرِ أَبَوَيْهِ، قَالَ اللَّهُ: ولَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى.[[8]](#endnote-8)

وكان بن عمر إذا قيل ولد الزنى شر الثلاثة قال بل هو خير الثلاثة. وقول بن عمر إنه خير الثلاثة فإنما وجهه أن لا إثم له في الذنب باشره والداه فهو خير منهما لبراءته من ذنوبهما.[[9]](#endnote-9)

**المبحث الثالث**

**أحكام ولد الزنا في فقه الأسرة**

**اجهاض ولد الزنا**

الإجهاض لغة: الإسقاط- واصطلاحا : إلقاء المرأة جنينها قبل أن يستكمل مدة الحمل ميتاً أو حياً دون أن يعيش وقد استبان بعض خلقه , بفعل منها كاستعمال دواء أو غيره أو بفعل من غيرها .[[10]](#endnote-10)

وقد اختلفت اقوال العلماء في اجهاض ولد الزنا على قولين:

القول الاول: ذهب الحنفية الى تحريم الاجهاض كما حكاه الخرشي في شرحه على مختصر خليل قال: (ولا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما ببطنها من الجنين ) قال الخرشي: وظاهره ولو من زنا.[[11]](#endnote-11) لقوله تعالى{وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}[[12]](#endnote-12)

القول الثاني: حكاه الرملي عن الشافعية في شرحه على المنهاج قال : نعم لو كانت النطفة من زنا فقد يتخيل الجواز قبل نفخ الروح .[[13]](#endnote-13)

و الذي أميل إليه أن إجهاض الحمل الناشئ من الزنا حرام, سواء قبل نفخ الروح أو بعده, لأن الأصل في الإجهاض المنع, وإنما رخص للضرورة عند الخوف على حياة الأم التي حملت عن طريق النكاح الشرعي, وأما التي حملت من الزنا فلا رخصة لها في إسقاط حملها إذ أنها عاصية بفعلها, وكما هو مقرر عند العلماء أن الرخص لا تناط بالمعاصي.

**نسب ولد الزنا**

النسب لغة: القرابة واصطلاحا : هو القرابة، وهي الاتّصال بين إنسانين بالاشتراك في ولادةٍ قريبةٍ أو بعيدة.[[14]](#endnote-14)

أجمع الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والمنصوص عليه في كل من القانونين اليمني[[15]](#endnote-15) والإندونيسي[[16]](#endnote-16) على أن ولد الزنا ينسب إلى أمه التي ولدته, لأنه قبل انفصاله عنها كعضو من أعضائها حساً وحكماً.

لحديث عبد الله بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَلاَعَنَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ، ثُمَّ قَضَى بِالوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ المُتَلاَعِنَيْنِ»[[17]](#endnote-17)

وأما نسبه الى الزاني فإن كانت الأم فراشا فالولد لاحق بالفراش لقول النبي صلى الله عليه وسلم

«لوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»[[18]](#endnote-18)

وإن كانت الأم غير فراش واستلحقه الزاني فاختلفت أراء العلماء في هذه السألة على قولين:

**القول الأول** : إن ولد الزنا لا يلحق بالزاني , وهو قول جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية وتبعهم على ذلك القانون اليمني[[19]](#endnote-19).

لما روته عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ» زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ، عَنِ اللَّيْثِ: «وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»[[20]](#endnote-20) ووجه الاستدلال منه,أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الولد للفراش ولم يلحقه بالزاني , فدل على أن الزاني إذا استلحق ولده من الزنا لم يلحقه.

وما روي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ فَالوَلَدُ وَلَدُ زِنَا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ»[[21]](#endnote-21) فالحديث صريح في أن الزاني إذا استلحق ولد الزنا من حرة أو أمة , فإنه لا يلحق به.

القول الثاني : أن ولد الزنا يلحق بالزاني إذا استلحقه ولم تكن الأم فراشاً , ولاشبهة, وهو قول الحسن البصري وابن سيرين واسحاق و سليمان بن يسار [[22]](#endnote-22)

واستدلوا بحديث خبر جريج الذي رواه أَبُوهُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال جريج مَنْ أَبُوكَ يَا غُلاَمُ؟ قَالَ: الرَّاعِي، [[23]](#endnote-23) قالوا وفي هذا إنطاق من الله لا يمكن فيه الكذب .[[24]](#endnote-24) و نوقش بأن المقصود من السؤال (من أبوك يا غلام ) إنما هو السؤال عن المتسبب في وجود الغلام, لا السؤال عن الأب الشرعي الذي ينسب له شرعاً .

والذي يترجح لدي في هذه المسألة هو قول جمهور العلماء وما هو منصوص عليه في القانون اليمني , من أنه لا يلحق ولد الزنا بالزاني إذا استلحقه ولم تكن الأم فراشاً, وذلك لقوة أدلة الجمهور, وقلة الاعتراضات الواردة عليها, ولأن كل من القانون اليمني والإندونيسي وهما الراعي الآخر للمصالح بعد الشرع, لم يعتبرا هذا الإلحاق من المصالح كما هو منصوص عليه في قانون الأحوال الشخصية اليمني مادة (123) ولم ينص القانون الإندونيسي على إلحاقه بالزاني أو عدمه, ولو كان يعتبرها من المصالح لنص عليها في قانون الزواج.

**دين ولد الزنا**

إذا زنى كافر بمسلمة كان الولد تابعاً لها نسباً وديناً, فدينه دين أمه لشرف الإسلام وعلوه على غيره من الأديان, وأما إذا زنى مسلم بكافرة فإن الراجح عند جمهور العلماء أنه يتبعها في دينها ولا يتبع المسلم, وهو ماذهب اليه الحنفية والمالكية والشافعية[[25]](#endnote-25).

لما روته عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»[[26]](#endnote-26) ووجه الاستدلال : عدم الفراش فكما أنه لا يتبع الزاني في النسب فلا يتبعه في الدين , وإنما ينسب إلى أمه, فهو محكوم له بدين أمه.

**المحرمية بين الزاني وبنته من الزنى.**

يحرم على الزاني نكاح بنته من الزنا, وكذلك بنت بنته وإن سفل أو بنت ابنه من الزنا وإن سفل , ويحرم على ولد الزنا نكاح أصول أبيه من الزنا وفروعه وإن سفل, وهو الراجح عند جمهور العلماء من الحنفية والصحيح عند المالكية وقول عند الشافعية ومذهب الحنابلة والزيدية [[27]](#endnote-27).والمنصوص عليه في قانون الاحوال الشخصية اليمني 1992 مادة (24)

لقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ [[28]](#endnote-28) واحتياطا للفروج.

**رضاعة ولد الزنا ونفقته وحضانته وعقيقته وزكاة الفطر عنه ودفع الزكاة له.**

إرضاع ولد الزنا لازم على أمه ومن تلزمه نفقة الأم, وكذا نفق ولد الزنا وحضانته وزكاة الفطر عنه وعقيقته الا أنه لا يسن للأم إظهار العقيقة عن ولد الزنا لما في إظهارها من إظهار للعار اللاحق بالأم وولدها وأسرتها[[29]](#endnote-29). وذلك لعدم إعتبار وجود الأب شرعاً, ولثبوت التوارث بين ولد الزنا وأمه وعصباتها, ويجوز عند جمهور العلماء للزاني دفع زكاته الواجبة عليه سواء عن ماله أو عن نفسه لولده من الزنا وذلك لانقطاع النسبة بينهما شرعا فلا قرابة بينهما تمنع دفع الزكاة إليه, و لذوي الأرحام حق الحضانة في حال عدم وجود من هو أولى بها منهم, لأن لذوي الأرحام قرابة يرثون بها عند فقد أهل الميراث, ولهم شفقة يربون بها فيتحقق بذلك مصلحة الطفل, ولأنه لا يوجد من هو أحق بها منهم فهم أولى بحضانة الصبي.

**الولاية على ولد الزنا في المال والنكاح**

لا يلي الزاني مال ولده من الزنا لانقطاع النسبة بينهما ولا تلي الأم مال ولدها كما ذهب اليه جمهور العلماء والقانون اليمني[[30]](#endnote-30) والإندونيسي[[31]](#endnote-31), وذلك لأن الأم ليس لها كمال الرأي لغلبة عاطفتها على عقلها[[32]](#endnote-32). وإنما يلي مال ولد الزنا الحاكم, فيتولى ذلك بنفسه أو يولي من يراه صالحاً لرعاية مال الصبي سواء كانت الأم أو غيرها.

وليس لولد الزنا عصبة تلي نكاحه من جهة أبيه لعدم النسب بينهما ولا يلي ذوو الأرحام نكاح ولد الزنا, لأن ولاية النكاح خاصة بالعصبات فقط ولا عصبة لذوي الأرحام, ويلي نكاح ولد الزنا القاضي فيتولى ذلك بنفسه, لكن في حالة بنت الزنا إذا رأى الحاكم في ذوي الأرحام من هو صالح ليكون ولياً لبنت الزنا, وعالماً بحال البنت ومن يريد الزواج منها, فالأفضل أن يوكله الحاكم في تولي نكاحها, لكونه من أقاربها وله شفقة عليها فيكون ذو الرحم نائباً عن الحاكم.

**إرث ولد الزنا**

الإرث: حق قابل للتجزؤ يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما أو نحوها[[33]](#endnote-33).

لا يرث ولد الزنا من أبيه الزاني ولا من أدلى به ولا يرث الزاني من ولده من الزنا ولا ممن تولد منه, وذلك لانقطاع النسبة بينهما, وترث الأم ولدها من الزنا وعصبتها من بعدها ويرثها ولدها لانتسابه إليها بالولادة المحققه.

وإن كان لولد الزنا فرع وارث من ابن أو بنت فيرث أهل الفروض فروضهم المقدرة لهم وما بقي للعاصب, فإن لم يكن له عاصب فيأخذ كلُّ ذي فرض فرضه, و الباقي يرد على أصحاب الفروض عند من يقول بالردّ, ولا تكون أمه ولا عصبتها عصبة له وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء[[34]](#endnote-34) لحديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»[[35]](#endnote-35)

ويتوارث التوأم من الزنا ميراث الإخوة لأم, لأنه لـمَّا انتفى أن يكون لهما أب امتنع أن يكونا أخوين من أب وصارا أخوين من أم لأن لهما أما فورثا بالأم لـمَّا ورثاها، ولم يرثا بالأب لـمَّا لم يرثاه [[36]](#endnote-36).

**المبحث الرابع**

**أحكام ولد الزنا في الجنايات والحدود**

**قصاص الوالد بولده من الزنا**

أجمع الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية على أن الوالد إذا قتل ولده لا يقتل به [[37]](#endnote-37),وتبعهم على ذلك قانون الجرائم والعقوبات اليمني[[38]](#endnote-38), وقال الإمام مالك لا يقتص منه إلا أن يضجعه فيذبحه[[39]](#endnote-39). لحديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يُقَادُ الوَالِدُ بِالوَلَدِ»[[40]](#endnote-40) و قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه, عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ:حَذَفَ رَجُلٌ ابْنًا لَهُ بِسَيْفٍ فَقَتَلَهُ، فَرُفِعَ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: لَوْلا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " لَا يُقَادُ الْوَالِدُ مِنْ وَلَدِهِ " لَقَتَلْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَبْرَحَ[[41]](#endnote-41).

وإذا قتل الزاني ولده من الزنا أو سرق منه, فالصحيح عند الحنابلة والزيدية أن الزاني يقتص منه لولده من الزنا, ووجه القتل أن الوالد ليس أباً شرعياً ينتسب إليه المولود, فعندما انتفى النسب انتفى عنه مسمى الأبوة فيقتص منه[[42]](#endnote-42). والراجح ماذهب إليه الحنابلة في قول عندهم وقياساً على الولد المنفي باللعان عند الشافعية أن الزاني لا يقتص منه لولده من الزنا,لقول رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ادْرَءُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ لِمُسْلِمٍ مَخْرَجًا فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ بِالْعُقُوبَةِ»[[43]](#endnote-43) و لشبهة التسبب بالولادة.

**المبحث الخامس**

**أحكام ولد الزنا في القضاء والشهادات**

**عدالة ولد الزنا**

العدالة: ملكة، أي هيئة راسخة في النفس تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح يخل بالمروءة[[44]](#endnote-44) . ولا تتحقق للإنسان إلا بالإسلام، والبلوغ، والعقل، وبفعل المأمور وترك المنهي وأن يبعد عما يخل بالمروءة والسلامة من الفسق, والمراد بالفسق: ارتكاب كبيرة من كبائر الذنوب والإصرار على صغيرة من الصغائر لأن الإصرار على فعل الصغائر يصيرها من الكبائر, فإذا كان ولد الزنا مستوفياً لشروط العدالة من الإسلام والبلوغ والعقل مؤدياً للواجبات مجتنباً للكبائر غير مصر على الصغائر, محافظاً على مروءته من التخلق بأخلاق أقرانه زماناً ومكاناً, فهو عدلٌ كغيره من أولاد المسلمين ولا يلحقه شيء مما ارتكبه والداه من الإثم, لقوله تعالى وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى[[45]](#endnote-45)

**تولي ولد الزنا الولايات العامة والخاصة**

1. **الامامة العظمى:** موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا[[46]](#endnote-46).

ويشترط في الإمام الاعظم أن يكون ذا ولاية تامة بأن يكون مسلماً، حراً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً, عدلاً, ذا كفاية علمية بأن يكون لديه من العلم ما يؤدي به إلى الاجتهاد فيما يطرأ من نوازل وأحداث، وغيرها من أحوال السياسة الشرعية, حصيف[[47]](#endnote-47) الرأي في القضايا السياسية والحربية والإدارية, و أن يتميز بالجرأة والشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية الوطن وجهاد العدو، وتنفيذ الأحكام الإسلامية,وأن يكون ذا كفاية جسدية: وهي سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها, وأن يكون ذا نسب وهو أن يكون الإمام من قريش.

فإذا كان تولي الإمامة العظمى بالبيعة فإن ولد الزنا لا يلي الإمامة العظمى لأن النسب شرط في الإمامة[[48]](#endnote-48). قريش لقول النبي : «الأئمة من قريش»[[49]](#endnote-49) و«قدموا قريشاً ولاتقدموها»[[50]](#endnote-50) «لاَ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ»[[51]](#endnote-51)

وأما إذا كان توليها بالقهر والغلبة فلا ينظر إلى الشروط المتقدمة, فيصح كون متولى الإمامة فاسقاً أو مجهول النسب أو امرأة, وعندئذ لا يجوز الخروج عليه إلا في حالة الكفر فقط[[52]](#endnote-52).

1. **القضاء:** وهو صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي لا في عموم مصالح المسلمين [[53]](#endnote-53).

واتفق أئمة المذاهب على أن القاضي يشترط فيه أن يكون عاقلاً بالغاً حراً مسلماً سميعاً بصيراً ناطقاً، واختلفوا في اشتراط العدالة، والذكورة، والاجتهاد [[54]](#endnote-54). فعلم أنه لا يشترط النسب في القاضي كما هو حال الإمامة العظمى, ومن ثم يجوز تولي ولد الزنا للقضاء إذا توافرت فيه الشروط المعتبرة, إذ أن العبرة في القضاء هو العلم والعدالة والصلاح, وكل هذه الصفات يمكن توافرها في ولد الزنا, وأما جهالة النسب في حقه فليست قادحا شرعياً يمنع من توليه القضاء, إلا أن الشافعية استحبوا كون القاضي معروف النسب ويقدم على مجهول النسب في حال تساويهما في الأهلية لتولي القضاء, وأما إن كان مجهول النسب كامل الأهلية للقضاء فمراعاة العلم والتقوى وكمال الأهلية أولى من مراعاة النسب[[55]](#endnote-55).وإذا صح توليه للقضاء فيصح كونه وليا لنكاح من لا ولي له أو ولايته على مال محجور عليه سواء كان هو الولي الشرعي على المحجور عليه أو وصياً عليه أو منصَّباً من قبل القاضي.

1. **الأذان :** الإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص.[[56]](#endnote-56)

الأذان سنة مؤكدة للرجال جماعة في كل مسجد للصلوات الخمس والجمعة عند جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية[[57]](#endnote-57) وفرض كفاية عند الحنابلة والزيدية[[58]](#endnote-58), وقد اشترط العلماء لمن يتولى الأذان شروطا: أن يكون المؤذن مسلماً, عاقلاً, مميزاً, ذكراً.

وفي تولي ولد الزنا للأذان فقد ذهب الحنفية والمالكية والزيدية إلى جواز اتخاذه مؤذنا،لحصول المقصود به وهو الإعلان لكن غيره أولى[[59]](#endnote-59)، لأن الغالب عليه الجهل، ولأن الأذان ذكر معظم فيختار له من يكون محترما في الناس متبركا به, ولأنه تنفر الطباع عنه فيؤدي إلى تقليل الجماعة[[60]](#endnote-60), لحديث ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِيُؤَذِّنْ لَكُمْ خِيَارُكُمْ وَلْيَؤُمَّكُمْ قُرَّاؤُكُمْ»[[61]](#endnote-61) ولم ينص الشافعية والحنابلة فيما اطلعت عليه من كتبهم على شي في أذان ولد الزنا, ولكن الظاهر جوازه عندهم, كما سيأتي في إمامة ولد الزنا.

1. **إمامة الصلاة:** الامامة من (أَمَّ) القوم في الصلاة وفي الاصطلاح : ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام[[62]](#endnote-62).

وهذا التعريف أكثر ما يطلق عند الفقهاء على الإقتداء وهو يكون من المأموم, والمقصود من الإمامة كون الشخص إماما يقتدي به أشخاص آخرون يصح ربط صلاتهم بصلاته, وقد أجمع العلماء على أن الإمام يشترط أن يكون عالماً بأحكام الصلاة قارئ للقرآن**,** وفي إمامة ولد الزناذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى كراهة إمامة ولد الزنى إن وجد غيره ممن هو أحق بالإمامة منه، لأنه ليس له أب يعلمه، فيغلب عليه الجهل، وإن تقدم جاز[[63]](#endnote-63)، لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ".[[64]](#endnote-64)

وذهب الحنابلة والزيدية الى عدم كراهة إمامة ولد الزنى إذا كان دينه سليماً, وهو قول سليمان بن موسى والحسن والنخعي والزهري وعمرو بن دينار وإسحاق وذلك لحديث أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ...» [[65]](#endnote-65).

وقالت عائشة رضي الله عنها: " ليس عليه من وزر أبويه شيء، وقد قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى[[66]](#endnote-66)وقال تعالى: إن أكرمكم عند الله أتقاكم[[67]](#endnote-67) وعلى كلا القولين فإمامة ولد الزنا صحيحة وأما كراهتها بكونه ليس له أب يعلمه فهذه الحجة مدفوعة بكون اليتيم كذلك ليس له أب يعلمه وإذا قلنا بهذه الحجة فسنقول بكراهة إمامة اليتيم ايضاً.

**رواية ولد الزنا :** الرواية من رَوَى الْحَدِيثَ وَالشِّعْرَ إذَا حَمَلَهُ وَنَقَلَهُ لغة واصطلاحاً

يقول العلامة ابن الصلاح رحمه الله :

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته. أن يكون عدلا. ضابطا لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق و خوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني[[68]](#endnote-68).

ولم يتكلم علماء الحديث ولا علماء الجرح والتعديل على رواية ولد الزنا بخصوصها, وبما أن الاحتجاج بالرواية ومدار قبولها عندهم على عدالة الراوي وضبطه للرواية فإن ولد الزنا إذا كان مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق و خوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه, فإن روايته مقبولة وليس في كونه ولد زنا أيّ قادح يقدح في عدالته وصحة روايته.

**شهادة ولد الزنا:** الشهادة لغة الحضور و الإخبار بما شاهده[[69]](#endnote-69).

اصطلاحاً: إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء[[70]](#endnote-70).

ويشترط في الشاهد الإسلام, وأهلية العقل والبلوغ, والحرية عند الحنفية والمالكية والشافعية وقال الحنابلة والزيدية تقبل شهادة العبد, والبصر, والنطق, والعدالة, وعدم التهمة.

وشهادة ولد الزنا تنقسم الى قسمين شهادته على الزنا وشهادته على غير الزنا

أما شهادته على الزنا فذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية[[71]](#endnote-71) إلى قبول شهادة ولد الزنا على الزنا مستدلين على ذلك بقوله وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ [[72]](#endnote-72) فعموم الآية يدل على قبول الشهادة من كل عدل سواء كان ولد زنا أو غيره.

وأن الزاني لو تاب، لقبلت شهادته، وهو الذي فعل الفعل القبيح، فإذا قبلت شهادته بعد توبته فغيره أولى.

وذهب المالكية[[73]](#endnote-73) إلى أن ولد الزنا لا تقبل شهادته على الزنا,

واستدلوا عليه بأن ابن الزنا يُتهم في الرغبة على مشاركة غيره له في كونه ابن زنا مثله[[74]](#endnote-74).

والراجح ماذهب إليه جمهور العلماء من قبول شهادة ولد الزنا على الزنا وذلك لعموم الأدلة التي تفيد صحة شهادة مستجمع الشروط .

ولأنه إذا قلنا بأن ولد الزنا متهم بالرغبة على مشاركة غيره له, فإن هذه الرغبة قد تكون مخفية في باطنه, والشريعة لا تتعامل إلا بالظاهر, فلا يؤاخذ عليها مالم يعلنها.

وأما شهادته على غير الزنا فقد اتفق الفقهاء على قبول شهادة ولد الزنا في جميع الأمور عدا شهادته على الزنا كما بيناه آنفا, فاذا تحقق ولد الزنا بالشروط المعتبرة في الشاهد من العدالة وغيرها, كان مقبول الشهادة بالاتفاق, وليس في كونه ولد زنا أي قادح يقدح في عدالته[[75]](#endnote-75).

**الخاتمة**

**أهم النتائج**

1. ولد الزنا هو الناتج عن التقاء ماء رجل وامرأة على وجه غير شرعي, سواء كان نتيجة ارتكاب فاحشة الزنا أو عن طريق ما يسمى بالتلقيح الإصطناعي.
2. كل من ولد الزنا وولد اللعان مقطوع النسب عمن تسبب في الحمل به (الزاني) ويفترقان في كون ولد اللعان ولد على فراش الزوجية, وأما ولد الزنا فقد يولد على فراش وعلى غير فراش.
3. ولد الاغتصاب ولد زنا له سائر أحكامه, إلا أن أمه غير آثمة لإكراهها على الزنا, ولد الشبهة ليس ولد زنا فهو منسوب إلى الواطئ بالشبهة, وله من الأحكام مثل ما لولد الرشدة, اللقيط لفظ يشمل كل طفل ضائع عن أهله, فقد يكون ولد زنا وقد لا يكون والغالب فيه السلامة.
4. الشريعة الإسلامية حفظت لولد الزنا حقوقه وكرامته ومنزلته بين الناس, ولم تحمله من وزر والديه شيئ, والأحاديث والنصوص التي وردت وظاهرها يدل على ذم ولد الزنا واحتقاره إما أن تكون ضعيفة الإسناد أو أنها مقيدة بأشخاص معينين.
5. لا يجوز إجهاض ولد الزنا سواء قبل الأربعين على الراجح عند العلماء أو بعد الأربعين وقبل نفخ الروح, لما في ذلك من التشجيع على ارتكاب الفاحشة, وأما المكرهة على الزنا فيجوز لها إجهاض جنينها قبل نفخ الروح إذا كان في بقائه ضرر عليها.
6. ولد الزنا لا ينسب إلى الزاني وإن ادعاه بلا خلاف إن كانت أمه فراشاً, وعلى الراجح عند العلماء إن كانت غير فراش.
7. المسلم إذا زنى بكافرة فحملت منه فإن الولد يتبع أمه في دينها كما يتبعها في نسبها.
8. لا تحل البنت من الزنا للزاني وكل ذكر قريب من جهته, ولا يحل لولد الزنا كل أنثى قريبة من جهة الزاني إحتياطا للفروج.
9. رضاعة ولد الزنا وحضانته ونفقته تجب على أمه ومن وجبت عليه نفقة الأم و على ورثة ولد الزنا, فإن لم يكن له وارث فعلى بيت المال.
10. زكاة الفطر عن ولد الزنا تجب على أمه وورثته, ويجوز للزاني دفع زكاة ماله الواجبة لولده من الزنا لانقطاع النسبة بينهما.
11. يسن للأم العقيقة عن ولدها من الزنا, ولكن لا يسن إظهارها لما في إظهارها من إظهار للعار اللاحق بالأم وولدها وأسرتها.
12. ليس للزاني ولاية مال ولده من الزنا وليس للأم كذلك ولاية مال ولدها, وإنما يلي ذلك الحاكم فيلي بنفسه أو يولي من يراه صالحا لر عاية مال الصبي سواء كانت الأم أو غيرها وتكون في ذلك نائبا عن الحاكم.
13. ليس لغير العصبات الولاية على النكاح وإنما يلي نكاح ولد الزنا الحاكم أو نائبه سواء في ذلك ذوي أرحام ولد الزنا وغيرهم, ويلي ولد الزنا نكاح أمه على الراجح عند العلماء.
14. لا يرث ولد الزنا من أبيه الزاني ولا من أدلى به, كما أنه لا يرث الزاني ولا من أدله به ولد الزنا لانقطاع النسبة بينهما, ويرث ولد الزنا أمه وترثه ومن أدلى بها لنسبته إليها, وعصبة ولد الزنا أولاده وإن نزلوا, فإن لم يكن له عصبة من ولده فهو كمن لا عصبة له على الراحج عن العلماء, ويتوارث توأم الزنا ميراث الأخوة لأم.
15. إذا جنى الزاني على ولده من الزنا بجناية قتل أو سرقة فالراجح عند العلماء أنه لا يقتص منه ولا يقطع بسرقة مال ولده من الزنا لشبهة التسبب بالولادة.
16. ولد الزنا لا عاقلة له وإنما يعقل عنه بيت المال إن انتظم فإن لم ينتظم فيعقل عنه عصبة أمه.
17. إذا كان ولد الزنا مستوفيا لشروط العدالة من الإسلام والبلوغ والعقل, مؤديا للواجبات مجتنبا للكبائر غير مصر على الصغائر, محافظا على مروءته, فهو عدل كغيره من أولاد المسلمين, ولا يلحقه شيئ مما ارتكبه والداه من الإثم.
18. لا يتولى ولد الزنا الولاية العظمى في حالة الاختيار, لاشتراط النسب في الخليفة عند أهل العلم, ويتولى القضاء والولايات الخاصة سواء على المال أو النكاح, ويصح أن يكون مؤذنا وإماما للصلاة لعدم اشتراط النسب فيها.
19. تصح رواية ولد الزنا وشهادته على الزنا أو على غيره من الأمور إذا توافرت فيه شروط العدالة, ولا يعد كونه ولد زنا قادحا في عدالته.

**التوصيات**

## **اقامة الدورات العلمية المتخصصة في أحكام النكاح لمتولي عقود الأنكحة ليتسنى لهم الاطلاع والمعرفة بالفروق التي يتميز بها ولد الزنا عن غيره من الأولاد الشرعيين.**

## **إعادة النظر من رجال القانون لبعض مواد قانون النكاح الإندونيسي والأحوال الشخصية اليمني في ما يخص ولد الزنا حتى لا تضيع حقوقه القانونية.**

## **بلورة هذا البحث ونظائره من البحوث المهمة في الدوريات والفتاوى باعتبار أنه من البحوث التي تمس الواقع, وخلاصة من مجهود طلاب الجامعة المحمدية.**

1. ترجمة هذا البحث وغيره من البحوث التي تتعلق بالواقع اليوم ليعرف المجتمع الإندونيسي الحقوق الشرعية التي ضمنها الشرع لولد الزنا.

والله أعلم

1. - صحيح مسلم (4/ 1994) [↑](#endnote-ref-1)
2. - سورة الحجرات : 13 [↑](#endnote-ref-2)
3. - مسند أحمد ط الرسالة (38/ 474) [↑](#endnote-ref-3)
4. - صحيح ابن حبان - مخرجا (16/ 202) [↑](#endnote-ref-4)
5. - السنن الكبرى للنسائي (5/ 19) [↑](#endnote-ref-5)
6. - انظر اللآلئ المصنوعة 21/192 – كشف الخفا 2/ 519 – ميزان الاعتدال 1/ 377 [↑](#endnote-ref-6)
7. - مسند أحمد مخرجا (41/ 297) [↑](#endnote-ref-7)
8. - مصنف عبد الرزاق الصنعاني (7/ 454) [↑](#endnote-ref-8)
9. - عون المعبود وحاشية ابن القيم (10/ 360) [↑](#endnote-ref-9)
10. - فتاوى دار الإفتاء المصرية (2/ 318 ) [↑](#endnote-ref-10)
11. - شرح مختصر خليل للخرشي (3/ 225) [↑](#endnote-ref-11)
12. - سورة الأنعام آية (164) [↑](#endnote-ref-12)
13. - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (8/ 442) [↑](#endnote-ref-13)
14. - نيل المارب بشرح دليل الطالب (2/ 55) [↑](#endnote-ref-14)
15. - قانون الاحوال الشخصية اليمني 1992 مادة (122) [↑](#endnote-ref-15)
16. - Undang-undang Republik Indonesia Nomor 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan [↑](#endnote-ref-16)
17. - صحيح البخاري (6/ 101) ( 4748- 5315) [↑](#endnote-ref-17)
18. - صحيح البخاري (8/ 165) [↑](#endnote-ref-18)
19. - المبسوط للسرخسي (17/154) - المدونة (2/556) - البيان في مذهب الإمام الشافعي (9/ 250)- المغني لابن قدامة (6/ 126)- التاج المذهب لأحكام المذهب (3/ 78) - قانون الاحوال الشخصية اليمني 1992 مادة (123) [↑](#endnote-ref-19)
20. - صحيح البخاري (8/ 165) [↑](#endnote-ref-20)
21. - سنن الترمذي ت شاكر (4/ 428) [↑](#endnote-ref-21)
22. - المغني لابن قدامة (6/ 345) [↑](#endnote-ref-22)
23. - صحيح البخاري (3/ 137)- (4/ 165) [↑](#endnote-ref-23)
24. - زاد المعاد في هدي خير العباد (5/ 382) [↑](#endnote-ref-24)
25. - المبسوط للسرخسي (10/62) النوادر والزيادات على مافي المدونة (1/ 601) - فتاوى الرملي (3/ 109) بتصرف [↑](#endnote-ref-25)
26. - صحيح البخاري (8/ 165) [↑](#endnote-ref-26)
27. - المبسوط للسرخسي (4/206)- مواهب الجليل (3/462) – روضة الطالبين (7/109)- التاج المذهب لأحكام المذهب (2/ 250) [↑](#endnote-ref-27)
28. - سورة النساء آية (23) [↑](#endnote-ref-28)
29. حاشيتا قليوبي وعميرة (4/ 256) - حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (5/ 263) [↑](#endnote-ref-29)
30. - قانون الأحوال الشخصية اليمني 1992 مادة(16-17) [↑](#endnote-ref-30)
31. - KOMPILASI HUKUM ISLAM BUKU I HUKUM PERKAWINAN BAB I KETENTUAN UMUM Pasal 23(1) [↑](#endnote-ref-31)
32. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (5/ 155) [↑](#endnote-ref-32)
33. - حاشية البقري(29) [↑](#endnote-ref-33)
34. - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (6/ 241)- التاج والإكليل لمختصر خليل (8/ 606)- البيان في مذهب الإمام الشافعي (9/ 74)- التاج المذهب لأحكام المذهب (2/ 266) [↑](#endnote-ref-34)
35. - صحيح البخاري (8/ 150- 151)- صحيح مسلم (3/ 1233) [↑](#endnote-ref-35)
36. - الحاوي الكبير (8/ 162) [↑](#endnote-ref-36)
37. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (7/ 235) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4/ 183)- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (5/ 243)- المغني لابن قدامة (8/ 285)- التاج المذهب لأحكام المذهب (7/ 68) [↑](#endnote-ref-37)
38. - قانون الجرائم والعقوبات اليمني لسنة 2006م مادة (59) [↑](#endnote-ref-38)
39. - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4/ 183) [↑](#endnote-ref-39)
40. - سنن الترمذي ت شاكر (4/ 18) [↑](#endnote-ref-40)
41. - مسند أحمد ط الرسالة (1/ 257) [↑](#endnote-ref-41)
42. - المبدع في شرح المقنع (7/ 219)- التاج المذهب لأحكام المذهب (7/ 68) [↑](#endnote-ref-42)
43. - المستدرك على الصحيحين للحاكم (4/ 426) حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " [↑](#endnote-ref-43)
44. - الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: 384) [↑](#endnote-ref-44)
45. - سورة الأنعام:آية (164) [↑](#endnote-ref-45)
46. - الأحكام السلطانية للماوردي (ص: 15) [↑](#endnote-ref-46)
47. - حَصُفَ، بِالضَّمِّ، حَصافةً إِذَا كَانَ جَيِّدَ الرأْيِ مُحْكَم الْعَقْلِ لسان العرب (9/ 48) [↑](#endnote-ref-47)
48. - أسنى المطالب في شرح روض الطالب (4/ 356) [↑](#endnote-ref-48)
49. - المستدرك على الصحيحين للحاكم (4/ 85) [↑](#endnote-ref-49)
50. - مسند البزار (2/ 112) [↑](#endnote-ref-50)
51. - صحيح البخاري (9/ 62) [↑](#endnote-ref-51)
52. - أسنى المطالب في شرح روض الطالب (4/ 110) - الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (1/ 549) - بلغة السالك لأقرب المسالك (4/ 193) - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (10/ 310) [↑](#endnote-ref-52)
53. - شرح حدود ابن عرفة (ص: 433) [↑](#endnote-ref-53)
54. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (7/ 3) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4/ 243) - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (6/ 262) - التاج المذهب لأحكام المذهب (6/ 433) [↑](#endnote-ref-54)
55. - أسنى المطالب في شرح روض الطالب (4/ 279) [↑](#endnote-ref-55)
56. - شرح مختصر خليل للخرشي (1/ 228) [↑](#endnote-ref-56)
57. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (1/ 147)- التاج والإكليل لمختصر خليل (2/ 68)- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (1/ 316) [↑](#endnote-ref-57)
58. - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (1/ 407)- كتاب التجريد (ص: 13)- التاج المذهب لأحكام المذهب (1/ 132) [↑](#endnote-ref-58)
59. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (1/ 150)- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (1/ 451) - كتاب التجريد (ص: 13) [↑](#endnote-ref-59)
60. - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (1/ 108) [↑](#endnote-ref-60)
61. - سنن أبي داود (1/ 161) [↑](#endnote-ref-61)
62. - اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (1/ 265) - منح الجليل شرح مختصر خليل (2/ 237) - حاشية الجمل على شرح المنهج (1/ 579) [↑](#endnote-ref-62)
63. - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (1/ 134) [↑](#endnote-ref-63)
64. - السنن الكبرى للبيهقي (4/ 29) [↑](#endnote-ref-64)
65. - صحيح مسلم (1/ 465) - المغني لابن قدامة (2/ 169) [↑](#endnote-ref-65)
66. - مصنف عبد الرزاق الصنعاني (7/ 454) [↑](#endnote-ref-66)
67. - سورة الحجرات آية (13) [↑](#endnote-ref-67)
68. - مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: 104) [↑](#endnote-ref-68)
69. - لسان العرب (3/ 240) [↑](#endnote-ref-69)
70. - الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (5/ 461) [↑](#endnote-ref-70)
71. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (6/ 269)- الأم للشافعي (6/ 226)- الشرح الكبير على متن المقنع (12/ 69)- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء (8 /256) [↑](#endnote-ref-71)
72. - سورة الطلاق آية (2) [↑](#endnote-ref-72)
73. - التاج والإكليل لمختصر خليل (8/ 179) [↑](#endnote-ref-73)
74. - الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (4/ 173) [↑](#endnote-ref-74)
75. - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (6/ 269) - التاج والإكليل لمختصر خليل (8/ 179) - الأم للشافعي (6/ 226)- الشرح الكبير على متن المقنع (12/ 69)- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء (8 /256) [↑](#endnote-ref-75)